المشروع يتكون من مبنيين أحدهما 31 طابقاً للمحاكم والثاني لمواقف السيارات متعددة الأدوار

وزيرا «العدل» و«الأشغال» افتتحا مبنى مجمع محاكم حولي: يضم 52 قاعة محكمة بتكنولوجيا متطورة وصديقة للبيئة

- د.رنا الفارس: المبنى يتمتع بأنظمة تراعي ترشيد الاستهلاك والاعتماد على المصادر الطبيعية باستخدام الطاقة الشمسية
- د.نواف الياسين: دعم مرفق القضاء واستقلاليته و«تكويت» القضاء وفق جدول زمني يحافظ على توازنه

أسامة أبوالسعود

قام وزير العدل د.نواف الياسين ووزيرة الأشغال ووزيرة الدولة لشؤون البلدية د.رنا الفارس بافتتاح مبنى مجمع المحاكم في حولي صباح أمس، حيث اطلع الوزيران على جاهزية المشروع الذي نفذته وزارة الأشغال لصالح وزارة العدل.

وعبرت الوزيرة د.رنا الفارس عن فخرها بإنجاز هذا المشروع والذي تم تشييده على مساحة تبلغ 9000 متر مربع، بينما بلغت مساحة البناء على الموقع بالكامل 148,000 متر مربع.

وأوضحت الفارس ان مبنى مجمع المحاكم في حولي يتألف من مبنيين هما مجمع المحاكم والمكون من 31 طابقاً، علاوة على مبنى لمواقف السيارات متعددة الأدوار يسع نحو 1200 سيارة، مشيرة إلى أن مبنى مجمع المحاكم يتكون من 3 سراديب و28 طابقا فوق الأرض ويشتمل على 52 قاعة محكمة وكذلك مكاتب منفصلة تتسع لأكثر من 4330 موظفا.

وأضافت د.الفارس أن المبنى يضم مكونات متعددة منها مكتبة قانونية واستراحة للقضاة والمحامين ومقاه ومصليات وقاعات للمحاضراتً وصالة للمناسبات الخاصة، وكذلك أماكن انتظار للمراجعين وغرف حجز للمدعى عليهم بالإضافة إلى جميع الخدمات الكهروميكانيكية التي تتطلبها تلك الاستخدامات.

وبينت أن أبرز ما يميز هذا المشروع الذي نفذ لصالح وزارة العدل، أنه مبنى ذكي متعدد الاستخدامات، يؤمن لمستخدميه مجموعة كبيرة من الخدمات القضائية والقاعات والمساحات المجهزة لتلبية كافة احتياجاتهم بسهولة ويسر، كما أنه يعد مبنى صديقا للبيئة وذلك لما يتمتع به من أنظمة تراعي ترشيد الاستهلاك والاعتماد على المصادر الطبيعية باستخدام الطاقة الشمسية، كما أن المبنى يحتوي على مبردات المياه لاستخدامها في التكييف.

من جانبه، وجه وزير العدل د.نواف الياسين الشكر إلى الوزيرة د.رنا الفارس وفريق وزارة «الأشغال» وجميع العاملين في تنفيذ هذا الصرح سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، مضيفا: «أنا سعيد اليوم لتسلم هذا المبنى التكنولوجي المتطور الراقي والمهم حتى للأجيال القادمة».

واعتبر الوزير الياسين ان مبنى مجمع المحاكم في حولي يأخذ في تصميمه الطابع الإسلامي، ومستوحى من شعار وزارة العدل، كما أنه يعد نقلة مميزة في مسيرة الوزارة، لكونه مبنى ذكيا وصديقا للبيئة ويتمتع بأحدث تقنيات العصر، وتم تجهيزه بأحدث الوسائل التكنولوجية لتقديم كافة خدمات التقاضي بأسرع وقت وبسهولة وتيسير على الجمهور من المواطنين والمقيمين.

د.نواف الياسين ود.رنا الفارس خلال جولة في مبنى مجمع محاكم حولي (أحمد علي)

وكشف الوزير د.الياسين ان المبنى الذي يحتوي 52 قاعة محكمة منها 40 محكمة كلية و12 محكمة استئناف قد تم فيه إدخال نظام متطور خاص بالقضاة، حيث يتم عرض المستندات المتعلقة بالقضايا عبر شاشات عرض، ولا تعرض أي مستندات إلا من خلال تلك الشاشات، كما أنه في حال وجود أي مستند حديث توجد كاميرات لتصوير تلك المستندات، ومن ثم يتم عرضها على الموجودين.

وسائل التكنولوجيا

في تصريحات للصحافيين، عقب الافتتاح أكد الوزير الياسين أن العنصر الوطني الموظف والمتعامل مع هذا المبنى هو الركيزة لأي تقدم وهذا ما يجب تطويره لأنه «الأهم من هذا المبنى بجميع مكوناته».

واستطرد قائلا: «أعتقد ان اتجاه وزارة العدل الواضح اليوم هو التكنولوجيا والتعامل من خلال وسائل التواصل والتقاضي الحديثة وإيجاد آليات تكنولوجية جديدة تسهل على المتقاضين والمتعاملين مع مرفق القضاء».

استقلال وتكويت القضاء

وأكد ان دور وزارة العدل هو دعم مرفق القضاء عبر التعاون مع وزارة الأشغال في تسلم هذا المبنى المتميز وأيضا إيجاد آليات تكنولوجية جديدة تساهم في تطوير العملية القضائية وخلق التشريعات المساندة لهذا المجال.

وشدد د.الياسين على أن وزارة العدل تمر بتحديات كبيرة بسبب وجود أحد أشكال عدم مواءمة العمل داخل المرافق.

وأضاف: «سنحاول جاهدين تطوير آليات العمل لدعم مرفق القضاء ودعم استقلاليته وتكويت القضاء بجدول زمني يحافظ على توازنه».

وأردف وزير العدل «كذلك نحن داعمون أساسيون لخلق أشكال جديدة من وسائل التقاضي بدأناها بالإعلان الإلكتروني ولدينا 5 مشاريع اخرى قادمة ـ ونحن في طور تحقيقها وفق الخطط الموضوعة باجتهاد كثير من أعضاء مرفق القضاء ـ سوف نصل لراحة المتقاضين والعدالة الناجزة وسرعة التقاضي والفصل في المنازعات القضائية».

التقاضي «عن بعد».. وسرية الملفات

في رده على سؤال لـ «الأنباء» عن ماهية المشاريع الجديدة التي بدأتها وزارة العدل، قال وزير العدل د.نواف الياسين «نحن نتحدث اليوم عن التقاضي «عن بعد»، ونقل المستندات تكنولوجيا وتحويلها إلى ملفات pdf ثم سهولة تخزينها والتعاطي معها وفوق ذلك كله المحافظة على سرية وخصوصية تلك الملفات لما تحتويه على إجراءات تقاضي خاصة يفرض علينا القانون حماية سريتها».

في إطار توجيهات النائب العام لميكنة العمل

«النيابة» تدشن الأحد المقبل موقعها الإلكتروني الرسمي

أسامة أبو السعود

تعتزم النيابة العامة تدشين موقعها الإلكتروني الرسمي يوم الأحد الموافق 17 يناير 2021 وذلك في إطار توجيهات النائب العام المستشار ضرار العسعوسي بشأن السعي الدائم نحو ميكنة العمل بالنيابة العامة وتعزيز التواصل بينها وبين غيرها من الجهات والمواطنين والمحامين .

يذكر أن النائب العام كلف فريق عمل برئاسة وإشراف المحامي العام المستشار رجيب الرجيب وعضوية كل من محمد العلي ومنيرة الوقيان وكيلي النائب العام بالتنسيق والتعاون مع قطاع تكنولوجيا المعلومات بوزارة العدل إعداد هذا الموقع ومحتواه .

المستشار رجيب الرجيب

ويقدم هذا الموقع في سبيل جهود النيابة العامة نحو التحول الرقمي حزمة من الخدمات الإلكترونية من بينها تلقي البلاغات والشكاوى والعرائض والتظلمات وتحصيل الكفالات والغرامات إلكترونيا بما يكفل للجهات والمحامين والمواطنين تقديمها دون الحاجة إلى الحضور لمقر النيابة العامة، كما يأتي ذلك في إطار جهود الدولة نحو توفير الخدمات للمتقاضين .

أُكذوبة «كورونا»

د.هشام أحمد كلندر
طبيب متخصص في الإدارة الصحية

الكثير من الشبهات المنتشرة والأفكار الخاطئة التي تحوم حول جائحة كورونا وتتداول عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، أدت إلى فوضى علمية وفكرية عارمة على المستوى العالمي. نتج عن ذلك التشتيت الذهني للمجتمع، والاختلاف غير المحمود في نقاش الحقائق، وجعل الناس في حيرة من أمرهم، ما بين مشكك، ومن هو مسلم للواقع، ومن هو غير مكترث، ومن لا يدري حقيقة ما يحدث حوله. فرض هذا الوضع على الكثير من أفراد المجتمع عدة تساؤلات حول جائحة كورونا، فهل كورونا أكذوبة؟ أم هي لعبة سياسية؟ أم صراع اقتصادي؟ أم حرب بيولوجية؟ أم أنها انفلونزا عادية وهناك تضخيم اعلامي من أجل تحقيق أجندات خاصة وخفية؟

الكثير يدعم آراءه واعتقاداته سواء من العامة أو المختصين بما يسمع أو يقرأ وعلى ضوء ذلك يحلل.

فتجد من يقول ان هذا الوباء هدفه تدمير الشعوب، والسيطرة عليهم، والاستيلاء على مقدراتهم، فهي ڤيروسات ذات أهداف سياسية. وهناك من يذهب لأبعد من ذلك ويقول إن ما يحدث هو حرب بيولوجية أشبه بحرب عالمية ثالثة. وهناك من يعتقد أن جائحة ڤيروس كورونا حادثة طبيعية، فهي ليست أول جائحة تحدث في العالم. شهد كل قرن أوبئة مختلفة أدت في كثير من الأحيان إلى ركود اقتصادي عالمي وآثار سلبية على المستوى الصحي والاجتماعي، وهناك من ينظر أن الهدف من هذا الوباء اقتصادي بحت، ويدللون على ذلك باللقاحات والتي هي الآن حديث الساعة، حيث تعمل الدول بالترويج لها كحل للحد من انتشار الڤيروس وتدفع البشرية لأخذ هذه اللقاحات. بل إني وجدت من يحلل وينظر للقاح وكأنه هو من صنع اللقاح سواء مع أو ضد، أما رأيي لمن هو مع اللقاح فأقول لا تكن ملكيا أكثر من الملك، وأما من هو ضده فأبين له ألا تبني آراءك على معلومات سطحية من غير المختصين، واحرص على تلقي العلم والمعرفة من المصادر الموثوقة والتي أصبحت مع الفوضى الفكرية والفضاء الإعلامي المفتوح عائمة عند البعض.

الآراء السابقة مبنية على معطيات كثيرة، لا شك أن هناك تغلغلا صهيونيا في أكثر المنظمات العالمية، وهناك الشركات التي ليس لها هم الا تحقيق المكاسب المادية، وهناك عصابات المال والسياسة، وهناك الإعلام الموجه، وهناك صراعات عالمية على السيطرة والنفوذ، وهناك العداء للإسلام والمسلمين، وغيرها من المعطيات التي توجد أرضية خصبة لمن يتبنى نظرية المؤامرة لأي حدث يحصل على المستوى العالمي. من يعي هذه الحقائق يجب أن يعمل وليس فقط ينظر!

نعود إلى التساؤلات مرة أخرى: هل كورونا أكذوبة؟ أم هي لعبة سياسية؟ أم صراع اقتصادي؟ أم حرب بيولوجية؟ أم أنها انفلونزا عادية وهناك تضخيم اعلامي من أجل تحقيق أجندات خاصة وخفية؟

وجوابي هو: يجب أن نعترف بأن دول العالم الثالث كما هم يسمونها ودول العالم العربي والاسلامي لديها ضعف في الإمكانات العلمية والفنية والتقنية التي تجعلها خلف الكثير من الدول المتقدمة التي تملك جميع خيوط اللعبة، وتتنافس بينها على تحقيق مصالحها من خلالنا، بالسبل المشروعة وأحيانا غير المشروعة، وهذا مفهوم وغير مستغرب.

فهم يتقدمون علينا بخطوات كثيرة، فهم من يشخصون المرض، وهم من يكتشفون العلاج، وهم من يصنعون اللقاح، وهم من يقومون بالدراسات، وهم من يعتمدون النتائج، وأما نحن فدورنا فينحصر بنقل ما يقولونه، وتطبيق ما يعتمدونه، وشراء ما يصنعونه، ونتنافس على ذلك، بل ينحصر انجازنا والتنافس بيننا على من استطاع أن يحضر اللقاح قبل الآخرين، مازلنا دولا استهلاكية نعتمد على غيرنا، فلسنا نحن من نرسم السياسات العالمية أو نتخذ القرارات الدولية، بل ننتظر غيرنا ليخطط لنا، ونحن فقط ننفذ.

عندما نقوم نحن بنقل العلم والمعرفة للعالم من شرقه لغربه على حد سواء، ونحن من نصنع اللقاح والدواء، ونعتمد على أنفسنا ولا ننتظر الغير أن يقدم لنا الكمام والغذاء، ونصل الى مرحلة الاكتفاء، على جميع المستويات الفكرية والعلمية والعملية ونكون وعاء للعلم والعلماء، ونتحول من دول مستهلكة لدول مصنعة لنا وللأشقاء والأصدقاء، ولا ننتظر غيرنا ليخطط لنا ولا ننتظر منهم الأنباء، فحينها نكون أهلا للإفتاء، فنستطيع أن نجيب عنالتساؤلات بكل ثقة وعلى بينة بخصوص الوباء.

ناقش مع مجلس تعاونية مشرف تطوير المنشآت وتحديث البنية التحتية وإنشاء الحضانة والمبنى الإداري ومبنى بقالة ق 4

الكندري: تذليل العقبات أمام القطاع التعاوني وتطويره

محمد راتب

استقبل وزير الشؤون عيسى الكندري وفد جمعية مشرف التعاونية برئاسة رئيس مجلس الإدارة علي الفهد وحضور نائب رئيس مجلس الإدارة وائل المسعود وأمين السر معاذ اليحيا ورئيس لجنة المشتريات د.محمد منصور، وجاء اللقاء لمناقشة مجموعة مواضيع وطلبات تقدمت بها تعاونية مشرف للوزارة، وقد أكد الوزير أهمية قطاع التعاون الحيوي ووعد بتذليل كل العقبات في سبيل مصلحة العمل التعاوني والتطوير المستمر له.

وهنأ الوفد الوزير معربين عن سعادتهم وتفاؤلهم بتقليده المنصب الوزاري، وأكد الفهد استمرار التعاون البناء مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتحقيق المزيد من التطوير في منظومة العمل التعاوني، تلك المنظومة التي أثبتت جدارتها وأنها أحد أعمدة الاقتصاد والأمن الغذائي في وطننا الحبيب وخاصة وقت الأزمات.

عيسى الكندري مستقبلا رئيس وأعضاء جمعية مشرف التعاونية

وناقش الفهد مع الوزير مجموعة من الطلبات التي تقدمت بها إدارة الجمعية وتتعلق بتطوير المنشآت الحالية للجمعية وتحديث البنية التحتية وكذلك إنشاء وإنجاز مجموعة مشاريع منها الحضانة والمبنى الإداري ومبنى بقالة ق4، وأبدى الوزير اهتمامه بالمواضيع التي تم طرحها، كما أثنى على حسن أداء إدارة الجمعية في التطوير المستمر والمحافظة على المكانة والسمعة التي تميزت بها الجمعية.

وفي الختام شكر الوزير وفد تعاونية مشرف على زيارتهم، مشيدا بدور الجمعية وحسن تعاونها الدائم والمثمر مع الوزارة وأن مثل هذه الزيارات والمناقشات تهدف بالمقام الأول إلى الصالح العام وإثراء دور العمل التعاوني بالكويت.

غضنفري لـ «الأنباء»: لن نهدأ حتى تنتهي مشكلة الثلاجات وعودة الخدمة لطبيعتها.. وفريق مخصص للصيانة

توقيع عقد لصيانة «التبريد والتجميد» في فرع ق7 والسوق المركزي 2 لـ«تعاونية الجابرية»

محمد راتب

أعلن رئيس مجلس إدارة جمعية الجابرية التعاونية أحمد طالب غضنفري لـ«الأنباء» توقيع عقد مع مؤسسة أجفان لصيانة نظام التبريد والتجميد في فرع ق7 بالسوق المركزي القديم والسوق المركزي رقم 2 الرئيسي، وقد تم اختيار «أجفان» لتقديمها أرخص الأسعار ولتاريخها العريق من بين عدة شركات في الجمعيات التعاونية كجمعيتي جابر الأحمد وبيان ووزارات الدولة المختلفة كوزارة الدفاع، إضافة إلى مشروعاتها في تجهيز غرف التبريد الضخمة كاملة والتي تحتاج إليها الشركات الكبرى والجيش، مشيرا إلى أن هناك اتجاها من الشركات لتجهيز مخازن ضخمة في صبحان للتخزين والتأجير، فالمخازن الحالية عامة وخالية من التبريد.

غضنفري والإبراهيمي وأعضاء مجلس الإدارة ومدير عام الجمعية ومديرو الأسواق (محمد هنداوي)

وأضاف بحضور نائب المدير العام في مؤسسة أجفان للتجارة العامة والمقاولات ضياء الإبراهيمي وأعضاء مجلس الإدارة ومديري الأسواق أننا اتفقنا مع الشركة منذ شهر 11، والصيانة ستكون 24 ساعة في السوق المركزي، وقد خصصوا فريقا للجمعية متواجدا مباشرة معنا، وذلك لإنهاء الشكوى والتذمر ومن الوضع السيئ للثلاجات.

وتابع: تم تعييننا من قبل وزارة الشؤون المتعاونة بشكل كبير ما أسهم بقفزات في العديد من المجالات، إلا أن هناك شكاوى مستمرة من الثلاجات وأعطالا بصورة دائمة وتحديدا في السوقين، أما الفروع فبالإمكان التعامل معها، وقد فوجئنا بالوضع السيئ لنظام التبريد، وعدم ثبات الشركات العاملة، وغياب المراوح، موضحا أن مرور 10 سنوات مدة كافية لتلف المعدات والحاجة لاستبدالها.

وبين غضنفري أنهم خلال حالات الطوارئ والحجر استقدموا الفنيين من بيوتهم، حيث لا توجد عقود للصيانة في الأسواق والفروع، والقرارات الجديدة جعلت الأولوية للمورد في عقود الصيانة أو لسابقة الأعمال في الجمعية ولكن هذا غير مطبق على أرض الواقع، مبشرا رواد الجمعية بإنهاء هذه المشكلة في القريب العاجل.

بدوره، قال نائب المدير العام في مؤسسة أجفان للتجارة العامة والمقاولات ضياء الإبراهيمي إن الشركة هي من قامت بتأثيث أسواق الجمعية، والصيانة المجانية تعتمد على الاتفاق وغالبا تكون لعامين فقط، ويفضل أن تستمر الصيانة من قبل المقاول، لكن الشؤون تلزم الجمعيات بعمل مناقصة وطلب عروض أسعار، وهذا الأمر قد يتسبب بضرر للصيانة، ولذلك ندعو إلى الاستمرارية مع المقاول نفسه.

وذكر أن أعمال الصيانة لم تتم بشكل جيد، والمقاول خلال 12 سنة سابقة لم يقم بالأعمال على أكمل وجه، فكل كبينة لها عمر افتراضي ما بين 15 و18 سنة ثم تستبدل، وهذا سائد في الجمعيات، والإشكالية تكمن في كفاءة الصيانة والاستخدام الأمثل.

وبسؤاله عن وضع جمعية الجابرية، قال: بدأنا منذ شهر مايو 2020 وكانت أزمة كورونا، حيث كانوا يحضرون الفنيين من البيت، وللأمانة فإن الكبائن وضعها سيئ، فالمعدات لم تكن تجرى لها صيانة بالشكل الصحيح، إلى جانب عدم أخذ قرارات صائبة في عمليات الصيانة أو الاستبدال، ولا تمنح الشركات كفالة للكمبروسر أكثر من 3 شهور، كما فوجئنا بأن المكثفات الخارجية أكثر من ثلث المراوح لا تعمل، ما خفض من كفاءة التبريد.

وزاد الإبراهيمي بأننا حاولنا تقييم المعدات فحوالي 40٪ مستهلكة وقمنا بتجديدها ولكن ليس بنفس الكفاءة من جهة المراوح وخلل الكبائن، وسنقوم بذلك إما في الليل أو في فترات عدم الذروة في ق 7 وق2، كاشفا عن أن الثلاجات ستعود للوضع الطبيعي بعد شهر، حيث سيتم تعديل الكنترول بورد، وطلب بعض القطع من الخارج، وتوفير أساسيات العمل للكبائن، أما الكمبروسرات فنحن مخيرون إما بصيانة جيدة أو استبدالها.

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar